العلاقات التركية–الهندية في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠٢٠

د. لقمان عمر محمود النعيمي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/١١/١٠ **القبول: ٢٠٢١/١٢/١٠**

مستخلص البحث

تتمحور فكرة البحث حول طبيعة العلاقات التركية– الهندية خلال مدة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠٢٠ في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وتهدف الى تسليط الضوء بشكل مفصل على مسار هذه العلاقات واهم العوامل المؤثرة فيها. وتكمن أهمية هذا الموضوع في قلة الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقات في مجالاتها المختلفة، فضلا عن كثافة المعلومات التي تضمنها البحث عن هذه العلاقات. تضمن البحث نظرة تاريخية في العلاقات التركية–الهندية فضلا عن اربعة محاور رئيسة. تناول الأول تطور العلاقات السياسية بين تركيا والهند، والثاني بحث في العلاقات الاقتصادية والتجارية، اما الثالث فقد تناول العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين فيما تناول الرابع والأخير العلاقات التعليمية والثقافية والتكنلوجية الثنائية. وخرج البحث بنتائج أهمها أن قضية كشمير والعلاقات مع باكستان كانت احد أهم العوامل المؤثرة سلبيا في أعاقة تطور هذه العلاقة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، فضلا عن موقف تركيا المعارض لسياسة الهند تجاه المسلمين الهنود مما سبب توترا سياسيا بين حكومتي البلدين.

الكلمات المفتاحية: تركيا والهند؛ العلاقات التركية–الهندية؛ تركيا.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkish-Indian Relations in the Era of the Justice and Development Party 2002-2020

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center / University of Mosul
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Received: 10/11/2021 Accepted: 10/12/2021

Abstract

The central point of the research addresses the nature of Turkish-Indian relations during the era of the Justice and Development Party in the political, economic, military, and security fields. It aims to shed light, in detail, on the course of these relations and the most important factors affecting them. The importance of this topic lies in the lack of Arab studies that dealt with these relations in their various fields, as well as the density of information contained in the research on these relations. The research included a historical look at Turkish-Indian relations in addition to four main axes. The first one dealt with the development of political relations between Turkey and India, the second included economic and trade relations. The third axis involved military and security relations between the two countries. The last axis studied bilateral educational, cultural, and technological relations. The research came out with the result that the issue of Kashmir and relations with Pakistan was one of the most important negatively affecting factors to impede the development of this relationship to reach the level of strategic partnership, besides Turkey's opposition to India's policy towards Indian Muslims, which caused political tension between the governments of the two countries.

Keywords: Turkey and India; Turkish-Indian relations; Turkey.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

عملت تركيا عبر سياستها الخارجية خلال حقبة حكومة حزب العدالة والتنمية على توسيع علاقاتها بما يتجاوز سياستها التقليدية التي تركز على الغرب والاتحاد الأوروبي. ومن أجل تنويع علاقاتها الخارجية، زادت تركيا من تفاعلها الشامل مع جنوب آسيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا منذ عام ٢٠١٠ ومن المرجح أن يزداد تفاعل تركيا المتنامي والمتعمق مع الدول الآسيوية لاسيما بعد تدهور العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي تدريجيًا. وتتمتع الهند وتركيا بروابط تاريخية وثقافية عميقة منذ قرون قبل استقلالها في عام ١٩٤٧ بفترة طويلة. وتستند العلاقات بين البلدين إلى تفاعلات تاريخية وثقافية وسياسية طويلة الأمد ولديهما تفاهم متبادل.

أدت خيبة أمل تركيا تجاه حلف الناتو والغرب وآمالها المحتضرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا في إعادة تحديد علاقات تركيا مع جميع القوى الآسيوية. من جهة أخرى تمتلك كل من تركيا والهند تطلعات اقتصادية وسياسية وعسكرية قوية ولديهما موارد متزايدة ليكونا جزءًا من القيادة العالمية. ونجح كلا البلدين في تنويع علاقاتهما الثنائية والمتعددة الأطراف بما يتجاوز حركة عدم الانحياز أو الناتو. ويتحدث السياسيون الأتراك عن الخيانة التي قابلوها من حلفائهم الغربيين في قتالهم ضد المسلحين الأكراد في سوريا والعراق. كما أدت الخلافات العميقة بين تركيا وحلفائها الغربيين إلى إطالة وقت انتظار تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي بشكل محبط. كل هذا لم يأت فجأة ، وبدأ تنويع العلاقات الاستراتيجية والدولية للبلاد على حد سواء. لذلك لم تعد تركيا تركز سياساتها تجاه الغرب، بل اتجهت نحو اسيا لاسيما الصين والهند لتطوير علاقاتها الاستراتيجية. وتتمثل الطموحات التركية، الرسمية والسياسية على حد سواء، في "سياسة خارجية متعددة الأبعاد وبناءة واستباقية وواقعية ومسؤولة" لتقليل اعتمادها على حلفائها الغربيين، والوصول إلى أسواق متنوعة وأكبر وتحقيق هدف ما تسميه "توسيع مجال السلام والازدهار في منطقتها".

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في كيفية تمكن العلاقات بين تركيا والهند من التطور في المجالات المختلفة على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بينهما في التاريخ والديمغرافيا الدينية والاقتصاد وحجم السكان والمساحة الجغرافية.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على ان عوامل الاختلاف بين البلدين، والقضايا الخارجية والداخلية المؤثرة فيها كان يفترض بها ان تعيق تطور هذه العلاقات الى مستويات متقدمة، الا ان الرغبة السياسية لدى البلدين في تعزيز هذه العلاقات بالاستناد الى العوامل المشتركة بينهما كان لها الفضل في تطوير العلاقات الثنائية بينهما في المجالات كافة على الرغم من بعض المعوقات التي شابت ذلك التطور.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا الموضوع في قلة الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقات في مجالاتها المختلفة، فضلا عن كثافة المعلومات التي تضمنها البحث عن هذه العلاقات المتمثلة بالزيارات والتصريحات المتبادلة والاتفاقيات المشتركة.

الهدف من البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على العلاقات التركية–الهندية خلال المدة موضوع البحث في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي السردي في تتبع المسار التاريخي لتطور العلاقات بين البلدين فضلا عن المنهج التحليلي للمعلومات والنصوص الواردة في متن البحث.

هيكلية البحث: تضمن البحث تمهيدا تاريخيا للموضوع مع أربعة محاور رئيسة، تناول الأول تطور العلاقات السياسية بين تركيا والهند خلال حقبة حزب العدالة والتنمية وأهم العوامل المؤثرة فيها، فيما تناول المحور الثاني تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، أما المحور الثالث فقد تناول العلاقات العسكرية والأمنية واهم التطورات الحاصلة فيها. فيما تناول المحور الرابع العلاقات التعليمية والثقافية والتكنلوجية الثنائية وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات.

تمهيد: نظرة تاريخية في العلاقات التركية–الهندية ١٩٤٨–٢٠٠٢

ترجع الجذور التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين تركيا والهند إلى عام ١٩٤٨ إذ تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية رسميا بين الدولتين. ومع ذلك، فقد شهدت العقود الأربعة التي تلت ذلك، فشل البلدين في تطوير شراكة وثيقة. وفي الواقع، شهدت العلاقات التركية–الهندية توترًا متقطعًا لسببين رئيسين، تمثل الأول بموقف تركيا المؤيد لباكستان بشأن قضية كشمير مما شكل المصدر الأول للتوتر في علاقات البلدين. أما الثاني فقد تمثل في نشوب الحرب الباردة وانحياز تركيا للمعسكر الغربي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، فيما بقيت الهند تنتهج مبدأ عدم الانحياز في سياستها الخارجية، ثم الود تجاه الاتحاد السوفيتي لاحقا (Colakoğlu, 2020).

فيما يتعلق بالسبب الأول فقد عززت تركيا وباكستان علاقتهما الأمنية من خلال التوقيع على معاهدة الصداقة الأبدية لعام ١٩٥١، وأدى ذلك إلى زيادة تعاونهم مع حلف الناتو والولايات المتحدة. وتم التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون بين تركيا وباكستان في شباط/ فبراير ١٩٥٤. ولضمان ألا تضر الاتفاقية بالعلاقات مع الهند، أكدت تركيا أن الاتفاقية مع باكستان ستعمل على زيادة السلام والازدهار في المنطقة (Colakoğlu, 2013).

في النصف الثاني من عقد الثمانينيات ومع بداية نهايات الحرب الباردة، سعى رئيس الوزراء الأسبق (تورغوت أوزال Turgut Özal) إلى إعادة بناء العلاقات مع الهند. في هذا السياق قام أوزال بزيارة رسمية إلى نيودلهي في عام ١٩٨٦، اتفق خلالها الجانبان على فتح مكاتب الملحق الدفاعي في عاصمة كل منهما (Colakoğlu, 2020). كانت بداية متواضعة لما يمكن أن يحدث تطوراً في العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من أن رحلة رئيس الوزراء أوزال إلى الهند لم تسفر عن نتائج ملموسة، لاسيما من حيث تحقيق زيادة كبيرة في التجارة الثنائية، إلا أنها أطلقت عملية تحديد متبادل للمجالات التي كانت مفيدة للتعاون والاستثمارات

المشتركة، مثل العلوم والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية وتحديث الزراعة. وقد صرح أوزال في حينه عن هذه الزيارة لصحيفة (إيكونوميك تايمز) الهندية قائلاً: "أعتقد أن الوقت قد حان أمامنا فرص لتطوير المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تحقيق تعاون دائم وملموس" (Mohapatra, 2008).

وقد قوبلت زيارة أوزال بالمثل من قبل نظيره الهندي (راجيف غاندي Rajiv Gandhi) بعد ذلك في عام ١٩٨٨. خلال هذه الزيارة شهدت الصداقة الهندية–التركية تحولاً دراماتيكياً، إذ وافقت حكومة أوزال على حظر إعادة توجيه المحولات النووية إلى باكستان، ومنحت الإذن لعرض فيلم السير ريتشارد أتينبورو "غاندي" في تركيا وغيرها من الأمور (Mohapatra, 2008). ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية في كلا البلدين، بدت العلاقات التركية–الهندية مهيأة للتقدم على جبهات متعددة. لكن "العامل الباكستاني"، وخاصة نزاع كشمير، ظلت قضية شائكة في العلاقات التركية–الهندية (Colakoğlu, 2020).

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة تذبذبا في العلاقات الثنائية بين البلدين ما بين تحسن وتوتر؛ في آب/ أغسطس ١٩٩١ وأثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (OIC) أدانت أنقرة استخدام الهند للقوة في كشمير، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين(Colakoğlu, 2020; *India-Turkey Tensions*, 2021). وعلى مدى السنوات العديدة التالية توصل الجانبان إلى اتفاق بشأن تجنب الازدواج الضريبي والسياحة عام ١٩٩٥، وتشجيع الاستثمار الثنائي وحمايته، ومنع الاتجار بالمخدرات عام ١٩٩٨، ومذكرة تفاهم بين مجلس البحوث العلمية والصناعية التركي ومعهد البحوث العلمية والتكنولوجية الهندية، ومع ذلك توقفت جهود تعميق العلاقات الثنائية (Colakoğlu, 2020).

كان (بولنت أجاويد Bülent Ecevit) رئيس الوزراء التركي الوحيد الذي يمكن عده "مؤيدًا للهند" إلى حدٍ ما، ويرجع ذلك أساسًا إلى رفضه لانقلاب الجيش في

باكستان عام ١٩٩٩ الذي أوصل فيما بعد (برويز مشرف Pervez Musharraf) إلى السلطة في باكستان عام ٢٠٠١. أجاويد، الذي قام بزيارة رسمية إلى الهند في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ – وهي أول زيارة يقوم بها زعيم تركي منذ ١٤ عامًا – رفض دعوة لإدراج باكستان في رحلته. وهدفت الزيارة إلى تعزيز العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين فضلا عن ادخال العلاقات السياسية بين تركيا والهند إلى حقبة جديدة (Singh, 2000). لكن الأهم من زيارة السيد أجاويد الحصرية للهند هو البيان الذي أصدره في نيودلهي ضد "الإرهاب الدولي". وهو ما يشير في الواقع إلى تحول آخر في نهج تركيا تجاه باكستان. كانت الرسالة الضمنية في بيان أجاويد في الهند ضد "الإرهاب الدولي" هي أن تركيا تشارك الهند مخاوفها بشأن انتشار ما وصفه بـ"التطرف الإسلامي" في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية" (Ahmad, 2000, 101–109). مما أشار إلى أن تركيا قامت بمراجعة موقفها التقليدي بشأن كشمير، من الدعوة إلى حل للنزاع على أساس إشراف الأمم المتحدة إلى الدعوة إلى تسوية ثنائية للنزاع، أي بين الهند وباكستان، الأمر الذي أدى إلى انتعاش العلاقات التركية–الهندية (Colakoğlu, 2020) خلال تلك المدة.

أولا: تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية

منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٢، قدم حزب العدالة والتنمية منظورًا جديدًا للسياسة الخارجية التركية التي كانت مدفوعة في المقام الأول بالرغبة في رؤية تركيا تلعب دورًا أكبر في النظام الدولي الناشئ. أبدت تركيا اهتمامًا بمؤسسات مثل مجموعة البريكس (رابطة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والتي يرى البعض أنها تقدم بدائل للمؤسسات التي يقودها الغرب. يتميز نشاط السياسة الخارجية في حقبة حزب العدالة والتنمية جزئياً بالتباعد المتزايد بين تركيا وشركائها التقليديين، مثل الولايات المتحدة، بشأن

القضايا ذات الأهمية الدولية. وكان البعد الاستراتيجي حاضرا بشكل متزايد في السياسة الخارجية لتركيا، جنبًا إلى جنب مع عنصر القوة الناعمة الذي يكتسب أيضًا بروزًا (Keetan Mehta, 2019).

ويُعزى نشاط السياسة الخارجية التركية إلى حد كبير إلى رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu) والرئيس التركي (رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan). وهدف مبدأ "العمق الاستراتيجي" لداود أوغلو (Arkan & Kinacioglu, 2016) إلى توسيع شراكة تركيا من خلال استغلال روابطها التاريخية والثقافية مع مناطق متعددة، بما في ذلك آسيا وأفريقيا. تسعى السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية أيضًا إلى التكيف مع الحقائق الهيكلية الناشئة، على سبيل المثال الصعود الاقتصادي لدول البريكس في النظام الدولي. وتركز السياسة الخارجية التركية على موازنة علاقات تركيا مع الغرب من خلال استكشاف إمكانات التعاون مع الصين والهند، وهما الآن من بين أكبر الاقتصادات في العالم – والتي تمتلك القدرة على التأثير على النظام العالمي. فضلا عن ذلك، حولت السياسة الخارجية التركية تركيزها نحو متابعة علاقات اقتصادية أكبر، مما حفز التواصل التركي مع الهند. وأيد الرئيس التركي السابق (عبد الله غل Abdullah Gül ٢٠٠٧-٢٠١٤) ذلك عندما قال في مقابلة إن تركيا "أصبحت الآن قوة اقتصادية كبيرة احتضنت الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة" (Keetan Mehta, 2019). تماشياً مع هذا التحول الأيديولوجي الواضح في السياسة الخارجية التركية، فإن أهمية قضايا مثل نزاع كشمير آخذت في الانخفاض تدريجيًا في "محور تركيا نحو آسيا" (Ozkan, 2011). وكانت العلاقات الاقتصادية لها الأسبقية بدلاً من ذلك وتكتسب مكانة بارزة في المعادلة الثنائية.

أدت الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي (أتال بيهاري فاجبايي Atal Bihari Vajpayee) إلى تركيا في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ إلى توجيه العلاقات الثنائية في اتجاهات جديدة وواعدة. وحظي فاجبايي، الذي استغرقت زيارته

ثلاثة أيام لتركيا، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي منذ ١٥ عامًا، باستقبال رسمي من قبل نظيره التركي رجب طيب أردوغان قبل بدء المحادثات. وقد أجرى فاجبايي محادثات واسعة النطاق مع اردوغان حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك سبل مكافحة الارهاب والوضع المتطور في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له في نيسان/ ابريل ٢٠٠٣. وفي خطابه الرئيس أمام مركز البحوث الاستراتيجية بوزارة الخارجية التركية، وضع فاجبايي قائمة غنية بالموضوعات التي يمكن للبلدين العمل عليها معًا، بما في ذلك تعزيز نظام تجارة عالمي أكثر انفتاحًا وغير تمييزي أيضًا. كما عرض التعاون في تطوير موارد الطاقة في آسيا الوسطى. وتعهد الجانبان خلال الزيارة أيضًا بإنشاء مجموعة عمل مشتركة حول الإرهاب (*Vajpayee Holds Talks*, 2003).

وفي مقابلة اجرتها صحيفة حرييت التركية مع رئيس الوزراء الهندي في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ قبيل زيارته لتركيا حول الهدف من هذه الزيارة صرح فاجبايي قائلا: "تتمثل الأهداف الرئيسة لزيارتي في إقامة روابط أوثق مع القيادة الجديدة لتركيا وتحديد مسار علاقة ثنائية ديناميكية وأوثق من جميع النواحي. يمكن لتركيا والهند أن تساهما معًا كثيرًا في تحقيق السلام العالمي والتنمية المتوازنة للعلاقات الاقتصادية". واضاف "إن تركيا والهند حضارتان عظيمتان، تربطهما علاقات ثقافية وثيقة تاريخيا. منذ العصور القديمة، تفاعل شعبانا مع بعضهم البعض. وهناك تذكير يومي بهذه الروابط القديمة في لغتنا الأردية، والقيم العائلية... ويمكن للعلاقات الثقافية أن تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز العلاقات الثنائية. يجب على حكوماتنا وشركاتنا البناء عليها لتوسيع مجال التفاعل بين البلدين" (*Interview of Prime Minister of India*, 2003).

وقال فاجبايي في للصحفيين المرافقين له: "إن علاقاتنا مع تركيا قديمة قدم حضارتها العظيمة. ونشهد الآن التزاما جديدا واندفاعا في تعاوننا ... ونشترك في قيم مشتركة بشأن العلمانية والديمقراطية" (*Vajpayee Holds Talks*, 2003).

بفضل نتائج زيارة فاجبايي، كانت تركيا والهند – وهما "قوتان وسطيتان صاعدتان" – في طريقهما لتطوير العلاقة متعددة الأبعاد التي كانت تستعصي عليهما في السابق. استمر هذا الزخم الإيجابي خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا إذ كان لدى الحزب أجندة تنموية ومؤيدة بقوة للاتحاد الأوروبي في مرحلته الأولى وحاول بطموح تنويع شبكة التجارة التركية للهروب من "فخ الدخل المتوسط". في هذا السياق، ظهرت الهند، وهي مثال ساطع على الاقتصاد الصاعد، لتقديم فوائد كبيرة لتركيا، في حين بدا أن باكستان تقدم مكاسب محدودة للغاية. وقد دفع ذلك حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السعي لتعميق تعاونها الاقتصادي مع الهند، على الرغم من عدم الإضرار بعلاقاتها الودية مع باكستان. وكان المنتدى الدولي لمجموعة العشرين بمثابة منصة مفيدة لتطوير مثل هذا التعاون (Colakoğlu, 2020).

في زيارته الرسمية الأولى للهند التي استغرت اربعة ايام في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ أثناء عمله كرئيس للوزراء، وبهدف إقامة علاقات اقتصادية أوثق، صادق رجب طيب أردوغان على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والهند. وأشار أردوغان إلى أن تركيا والهند تربطهما علاقات تاريخية طويلة الأمد وعميقة. وخلال تفاعل مع وسائل الإعلام التركية في طريقه إلى الهند، قال أردوغان إنه يود زيادة حجم التجارة الثنائية ليصل إلى ٦ مليارات دولار، من المستوى الحالي البالغ ٢.٦ مليار دولار وقال: "إن تركيا لا تحاول فقط تعزيز العلاقات الثنائية، ولكنها ترغب أيضًا في مكافحة آفة الإرهاب العالمي مع الهند" (*Turkish Prime Minister*, 2008).

في العام التالي ٢٠٠٩، تم إرسال أول قمر صناعي تركي نانو (ITUpSAT1)إلى الفضاء على متن صاروخ PSLV C-14 بواسطة منظمة أبحاث الفضاء الهندية. وأثناء زيارته الرسمية للهند في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٠، ناقش الرئيس التركي السابق عبد الله غل التعاون مع الهند في أبحاث الفضاء والتكنولوجيا

الحيوية وتكنولوجيا المعلومات فضلا عن موضوع مكافحة الإرهاب. وكان برفقة الرئيس غل عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين الحكوميين وأكثر من مائة رجل أعمال. وعقدت محادثات مع رئيس الوزراء الهندي (شري مانموهان سينغ Shri Manmohan Singh)، وأجرى الجانبان مناقشات ودية حول القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك. وقد أخبر رئيس الوزراء الهندي الرئيس غل أن زيارته للهند، بعد زيارة رئيس الوزراء إردوغان في نوفمبر ٢٠٠٨ "تعد معلمًا هامًا لمراجعة حالة علاقاتنا الثنائية ولرسم أجندة استشرافية لتعزيز تعاوننا متعدد الأوجه". وقال سينغ: "نعتقد أن علاقاتنا قائمة على أساسها، ويجب أن تتقدم بهذه الروح" ، مشيرًا إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الأطر والآليات للتعاون الثنائي والتجارة الثنائية التي تجاوزت ٣ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، إلا أن العلاقات أقل بكثير من إمكاناتها الحقيقية وأننا مستعدون لشراكة أعمق وقوية مع تركيا. وفي هذا السياق، أشار إلى مجموعة الدراسة المشتركة لاتفاقية التجارة الحرة الضاغطة التي عقدت اجتماعها الأول في نيودلهي في كانون الأول/يناير ٢٠١٠، كما رحب رئيس الوزراء بزيادة مشاركة الشركات التركية في مشاريع البنية التحتية في الهند ، ودعا إلى توسيع التعاون في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والسياحة (*Visit of H.E. Mr. Abdullah Gul*, 2010).

من جهته أكد الرئيس غل على إن البلدين يعيدان اكتشاف بعضهما البعض وأن الزيارات المتبادلة والمتكررة رفيعة المستوى، بما في ذلك زيارته الخاصة، كانت انعكاسًا للإرادة السياسية للعمل بشكل وثيق مع الهند على الجبهات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية. وخلال المناقشات التفصيلية حول تعزيز التعاون في مختلف المجالات، اتفق الجانبان على إعلان مشترك حول الإرهاب وإعلان مشترك حول التعاون العلمي والتكنولوجي. بالنسبة للإعلان الأول أقر بأن الإرهاب يشكل تهديدًا كبيرًا للسلام والاستقرار العالميين، ويدين أولئك الذين يرعون الإرهاب ويحرضون عليه ويحرضون عليه ويوفرون لهم ملاذاتٍ آمنة، ويقرر تعزيز

التعاون في هذا المجال من خلال وضع خطة عمل ذات جداول زمنية وإجراءات محددة. ويتفق الجانبان على العمل مع الدول الأخرى ذات التفكير المماثل لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية الشاملة حول الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن. أما الإعلان الثاني المشترك بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي فقد أطلق حوارًا علميًا وتكنولوجيًا متقدمًا، وعرض دراسة نشطة لإمكانيات العمل معًا في مشاريع محددة بشكل متبادل في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة وأبحاث الفضاء غير التكنولوجية والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا البيئية وعقد اجتماع ورشة عمل مشتركة عام ٢٠١٠. واتفق الجانبان على مواصلة العمل معا في مجموعة العشرين والمنتديات الدولية الأخرى بما في ذلك الأمم المتحدة (*Visit of H.E. Mr. Abdullah Gul*, 2010).

ويمكن القول ان هذه الزيارة كانت أحد المنطلقات الرئيسة التي أسهمت في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات كافة لاحقا، وأطرت بشكل قانوني أفق التعاون المشترك لاسيما في مجال الارهاب الدولي.

بُعيد زيارة غل السابقة في عام ٢٠١٠ برز هناك اهتمام نشط ومتبادل لدى مسؤولي البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية فيما بعد وعلى المستويات كافة، واتضح ذلك من خلال عدد الزيارات الثنائية رفيعة المستوى، وتوقيع الاتفاقيات، وزيادة الأرقام التجارية. ومن هذه الزيارات زيارة نائب الرئيس الهندي (محمد حامد أنصاري Mohammad Hamid Ansari) إلى تركيا في عام ٢٠١١، وزيارة الرئيس الهندي (براناب موخيرجي Pranab Mukherjee) إلى تركيا في عام ٢٠١٣. وحضر رئيس الوزراء (ناريندرا مودي Narendra Modi) قمة مجموعة العشرين التي عقدت في أنطاليا في تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١٥، وعلى هامش القمة، أجرى رئيس الوزراء مودي محادثات ثنائية مع الرئيس رجب طيب أردوغان. كما قام وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو بزيارة رسمية إلى الهند في اب/ أغسطس ٢٠١٦. ثم أجرى رئيس الوزراء مودي والرئيس أردوغان محادثات في هانغتشو في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ على

هامش قمة مجموعة العشرين في الصين. وتم خلال زيارة أوغلو ومحادثات هانغشتو وفقًا لسفير الهند في تركيا تم وضع اللمسات الأخيرة على خارطة طريق بين وزارة الخارجية الهندية ووزارة الخارجية التركية. تنص خريطة الطريق على تعزيز الحوار الثنائي، فضلا عن التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين البلدين. علاوة على ذلك، خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس أردوغان، أعرب رئيس الوزراء ناريندرا مودي عن تضامنه مع الحكومة التركية لمواجهة محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا (Kulshreshth, 2017) في منتصف عام ٢٠١٦.

في عام ٢٠١٧ ، تحدث كبير مستشاري أردوغان، إيلنور جيفيك، عن أهمية الهند المتزايدة في السياسة الخارجية لتركيا قائلاً: "إن باكستان [دولة] صديقة جيدة جدًا لتركيا ولكن هذا لا يعني أن الهند لا يمكن أن تكون صديقة مقربة لتركيا. نريد أن تكون الهند شريكًا لتركيا في الدفاع والقضايا النووية... في إفريقيا – في جميع المجالات – نريد أن تكون الهند شريكًا لنا" (Bhattacharjee, 2017).

وقد أكدت زيارة الرئيس أردوغان للهند في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٧ على الأهمية المتزايدة للهند بالنسبة لصانعي السياسة الأتراك. وركزت الزيارة على الاقتصاد إلى حد كبير، حيث رافق الرئيس وفد أعمال من ١٠٠ عضو. خلال الزيارة وبعدها، أبدت أنقرة اهتمامًا بمبادرة "المدن الذكية" الهندية ، على أمل الاستفادة من خبرة الشركات التركية في قطاع البناء والبنية التحتية (Basu, 2017) سيتم تناولها بتفصيل في المحور الاقتصادي. واكد البيان الختامي المشترك للزيارة بين الرئيس التركي ورئيس الوزراء الهندي (شري ناريندرا مودي ShriNarendra Modi) على تقوية العلاقات السياسية بين البلدين وتعزيز التعاون الثنائي في القضايا ذات الاهتمام المشترك كما يأتي:

"أكد كل من رئيس الوزراء مودي والرئيس أردوغان ، خلال المناقشات، أن العلاقة بين الهند وتركيا ترتكز على تبادلات تاريخية بين قادة وشعبي البلدين. وتوفر الديمقراطيات العلمانية الغنية بالتنوع في كلا البلدين قاعدة قيّمة لتعزيز العلاقات بين

البلدين. واتفق الزعيمان على أن الهند وتركيا، باعتبارهما من بين أفضل ٢٠ اقتصادا في العالم مع أسس اقتصادية سليمة وتقارب متزايد في المواقف، يمكن أن يسهما في معالجة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك مثل النظام الاقتصادي الجديد والاستقرار والأمن في المناطق المعنية. وأشار الزعيمان إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين تعززت من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى من الجانبين" (*India-Turkey Joint Statement*, 2017).

قضية كشمير وتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

مثلت قضية كشمير وموقف تركيا من تطورات الاحداث فيها، والعلاقات مع باكستان، احد خصوم الهند التاريخيين، اهم عائق في تطور العلاقات التركية–الهندية، وعامل توتر دائم في العلاقات السياسية بين البلدين. ومنذ أن ألغت الهند المادة ٣٧٠ من دستورها، والتي كانت تمنح جامو وكشمير وضعاً خاصاً، في آب/ أغسطس ٢٠١٩، توترت العلاقات بين تركيا والهند بشكل كبير بسبب قيام الحكومة التركية بإثارة هذه القضية في المنتديات المختلفة، إذ طرح الرئيس أردوغان القضية لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٩. ورد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بعقد اجتماعات مع رئيس جمهورية قبرص ورئيسي وزراء أرمينيا واليونان على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، ألغى مودي زيارته المخطط لها إلى تركيا في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٩ وصفقة بحرية مربحة بقيمة ٢.٣ مليار دولار مع شركة دفاع تركية. في ضوء العلاقات الدفاعية المزدهرة بين تركيا وباكستان، قطعت الهند صادراتها الدفاعية إلى تركيا بينما وقعت صفقة دفاعية بقيمة ٤٠ مليون دولار مع أرمينيا. كما أدانت الهند العملية العسكرية التركية في شمال سوريا في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٩ (*India - Turkey Relations*, 2020).

في الوقت نفسه الذي توترت فيه علاقات أنقرة مع نيودلهي، تم الارتقاء بعلاقات تركيا مع باكستان إلى شراكة استراتيجية (Siddiqui, 2019). ربما يكون

الأمر الأكثر أهمية هو العلاقات الدفاعية المتنامية بين البلدين. وبحسب ما ورد كان أحد الأغراض الرئيسة لزيارة الرئيس أردوغان إلى باكستان في شباط / فبراير ٢٠٢٠ هو "زيادة تزامن العلاقات العسكرية" ، وآخر مؤشر على ذلك هو البناء المشترك لسفن حربية حديثة (*Turkey, Pakistan Begin Construction*, 2020). وقال أردوغان في خطابه يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٠ أمام جلسة مشتركة للبرلمان الباكستاني:

"لم ننس أبدًا ولن ننسى أبدًا المساعدة التي قدمها الشعب الباكستاني من خلال تقاسم خبزه أثناء حرب الاستقلال. والآن كشمير هي نفسها وستظل هي نفسها بالنسبة لنا. كانت جناق قلعة بالأمس وهي كشمير اليوم، [لا] فرق". وأخبر أردوغان كيف أثارت تركيا قضية كشمير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي. وأشار إلى أن معاناة الشعب الكشميري ازدادت حدة بسبب "الخطوات الأحادية" في السنوات الأخيرة. وقال أردوغان: "إن هذا النهج الذي يفاقم الوضع الحالي ويلغي الحرية والحقوق المكتسبة للشعب الكشميري، لا يفيد أحداً"، وأضاف: "لا يمكن حل مشكلة كشمير بالصراع أو القمع، ولكن على أساس العدل والإنصاف" (*Kashmir as Important to Turkey as It Is to Pakistan*, 2020).

وردت الحكومة الهندية على هذه التصريحات بإصدار بيان قوي اللهجة لمبعوث تركيا إلى الهند، مشيرًا إلى أنه لا ينبغي أن تتدخل أنقرة في الشؤون الداخلية للهند. في اليوم التالي، أضاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية الهندية رافيش كومار قائلاً: "إن هذه الملاحظات لا تعكس فهمًا للتاريخ ولا لسلوك الدبلوماسية. إنهم يشوهون أحداث الماضي لتقديم نظرة ضيقة الأفق للحاضر" محذراً من أن "هذه التطورات لها آثار قوية على علاقتنا الثنائية" (Colakoğlu, 2020).

فضلا عما سبق، اتخذت الهند فعليا الحرب الكلامية الدبلوماسية إلى أبعد من ذلك عام ٢٠٢١ إذ ذكرت تركيا بأنه على عكس أنقرة، التي اتهمتها بغزو قبرص ذات السيادة في عام ١٩٧٤ واستولت على نحو ٣٧ % من الجزيرة، لم تتخذ نيودلهي أي

إجراءات من هذا القبيل مع كشمير. وأشارت الهند في العديد من المناسبات أنها تدافع عن أراضيها السيادية في كشمير ضد ما وصفته بغزو باكستان المجاورة، ومن خلال ذلك تمكنت من تذكير أردوغان بأن "تركيا على جليد رقيق فيما يتعلق بوحدة أراضيها ومكانتها الدولية" (علمي، ٢٠٢١).

ثانيا: تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية

بدأت العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين تركيا والهند رسميا مرحلتها الجديدة منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين إذ وقع البلدان على عدد من الاتفاقيات لتعميق التعاون الاقتصادي الثنائي. وأكد الجانبان على أهمية تطوير برامج التعاون الثنائي بهدف تعزيز العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمستدامة. ومع ذلك، بوصفها ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، أدى التقدم الاقتصادي للهند في اكتساب أهمية في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فمنذ بداية عقد التسعينيات، ومع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق سعت تركيا لتطوير استراتيجية جديدة لوسط وجنوب آسيا. كما بدأت تركيا أيضًا في إعطاء الأولوية للهند في سياسات جنوب آسيا مع الحفاظ على علاقاتها التقليدية الجيدة مع باكستان وبنغلاديش. وفي السنوات الأخيرة، تحسنت العلاقات بين البلدين بسبب الأهداف الاستراتيجية المشتركة، وهناك تعاون ثنائي متزايد في مجالات التعليم والتكنولوجيا والتجارة (Andrabi, 2014).

١. الاتفاقيات الثنائية والمجالس الاقتصادية المشتركة

على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين البلدين الا أن معظم هذه الاتفاقيات لم يتم نشر بنودها بشكل رسمي ولم يتح الحصول على ما نشر منها من قبل الباحث في المراجع المعتمدة في البحث. تم التوقيع على أول اتفاقية للتجارة الثنائية بين تركيا والهند في عام ١٩٥٣ وتضمنت (٨) بنود حول مجمل الصادرات والواردات بين البلدين (*Trade Agreement*, 1953). وفي عام ١٩٧٣ (Andrabi, 2014) تم التوقيع على اتفاقية التجارة الثانية بين البلدين. ثم تم إنشاء (اللجنة الاقتصادية المشتركة Joint Economic Commission) المعروفة

اختصارا بـ(JEC) بموجب (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني Technical Cooperation Agreement) المعروفة اختصارا بـ(TCA) الموقعة في عام ١٩٧٨ (*Turkey-India Economic*, 2018). وأعقب ذلك اتفاق بشأن إنشاء اللجنة التركية–الهندية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتقني (JCETC) في عام ١٩٨٣. وبموجب هذا الاتفاق، تعقد اجتماعات JCETC بالتناوب في تركيا والهند (Andrabi, 2014). كما تم إنشاء مجلس الأعمال التركي–الهندي المشترك (JBC) في عام ١٩٩٦ (*Turkey-India Economic*, 2018).

ولتفعيل مجلس الأعمال التركي–الهندي المشترك زار وفد مكون من ١٤ عضوا من اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI) تركيا في المدة من ١١–١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ لحضور الاجتماع الأول لمجلس الأعمال الهندي–التركي المشترك. وتم التوقيع على اتفاقية بين (FICCI) والهيئة المقابلة لها في تركيا بشأن مجلس الأعمال الهندي–التركي المشترك (JBC) وتحديد نطاق عمله. اتصل وفد اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية آنذاك بالرئيس التركي (سليمان ديميريل Süleyman Demirel ١٩٩٣-٢٠٠٠) وعقد اجتماعات مع شخصيات أخرى. كما زار وكيل وزارة الخارجية التركية السفير (أونور أويمن Onur Oymen) الهند من ٢–٤ شباط/ فبراير ١٩٩٧ للمشاورات مع وزارة الخارجية الهندية. التقى أويمن وزير الخارجية الهندي (شري سلمان حيدر Shri Salman Haidar). وتم خلال المباحثات تبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والتعاون في المجال الاقتصادي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك (*Turkey-India Economic*, 2018).

وفي عام ١٩٩٧ أيضا تم التوقيع على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي (DTAA) واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الثنائي (BIPA) عام ١٩٩٨. وتم خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الهند من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، تنظيم منتدى الأعمال الهندي التركي بالاشتراك مع FICCI والاتحاد التركي لغرف التجارة وتبادل السلع (TOBB) في

نيودلهي. وخلال زيارة الرئيس عبد الله غل للهند في شباط/ فبراير ٢٠١٠ وقعت FICCI و TOBB مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون. عقدت الدورة الأخيرة لمجلس الاعمال التركي–الهندي المشترك (JBC) في اسطنبول في شباط/ فبراير ٢٠١١. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ وقعت تركيا والهند (١١) اتفاقية لتعزيز التعاون بين البلدين خلال زيارة الرئيس الهندي (براناب موخيرجي Pranab Mukherjee) إلى أنقرة. وكانت معظم الاتفاقيات الـ(١١) بين الجامعات التركية والهندية. الاتفاقيات الأخرى شملت البث الإذاعي لكل من تركيا والهند، وكذلك مجلس البحوث العلمي والتكنولوجي التركي (TUBİTAK) ووزارة العلوم والتكنولوجيا الهندية (*Turkey-India Economic*, 2018).

في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ تم عقد الجلسة العاشرة للجنة JCETC في نيودلهي. وفي ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤ قام وفد من الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين جمعية (موسياد MUSIAD) من تركيا برئاسة السيد إبراهيم باريس كوفالشي، (مدير العلاقات الخارجية) بعقد لقاء مع المنتدى الاقتصادي الإسلامي الهندي (MEFI) في مركز الهند الثقافي الإسلامي (IICC) نيودلهي وامتد التعاون إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الهند وتركيا. والتقى الوفد بهدف حشد جمعيات الأعمال المماثلة في الهند مثل FICCI و ASSOCHAM و CII وآخرين للمشاركة في المؤتمر الدولي لمنتدى الأعمال التابع للموسياد والمعرض الدولي الذي أقيم في اسطنبول خلال الفترة ٢٦–٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ (*Turkey-India Economic*, 2018).

٢. تطور التجارة الثنائية

منذ زيارة الرئيس التركي عبدالله غل إلى الهند عام ٢٠١٠ تطورت الشراكة الناشئة بسرعة أكبر في مجال التجارة. في الواقع، ارتفع حجم التجارة الثنائية من ٥٠٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٨ (انظر الرسم البياني ١). وأصبحت الهند حتى عام ٢٠١٩ ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في شرق آسيا بعد الصين. فضلاً عن ذلك، بلغ حجم تجارة تركيا مع الهند في عام ٢٠١٩

حوالي ٧.٧ مليار دولار ، متجاوزًا بكثير التجارة التي أجريت مع باكستان (٨٠٣ ملايين دولار) (*Turkish Statistical Institute*, n.d.).

الرسم البياني: تجارة تركيا مع الهند (٢٠١١-٢٠١٩)

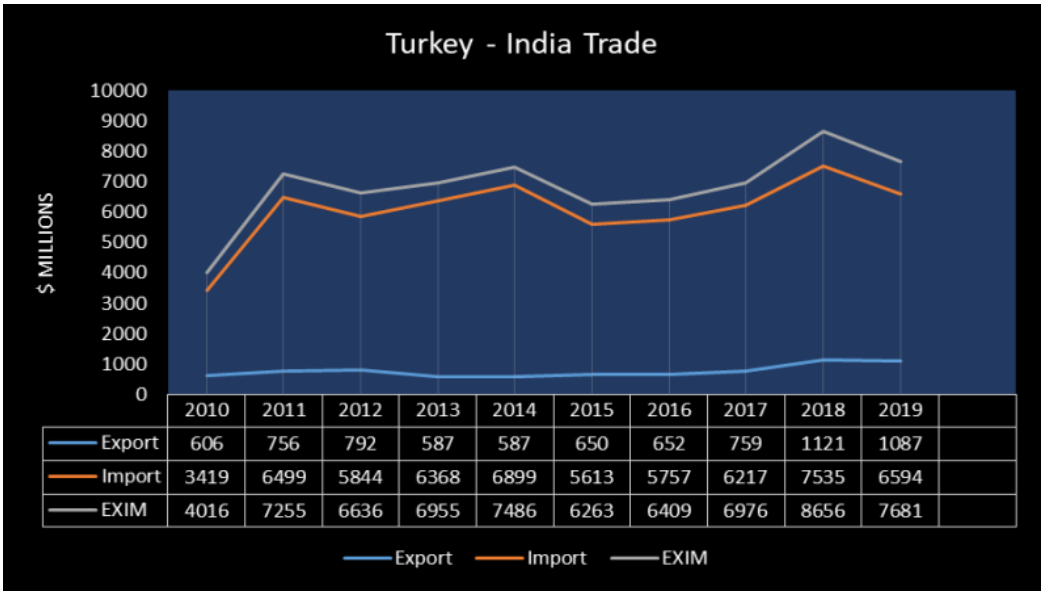

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Export	606	756	792	587	587	650	652	759	1121	1087
Import	3419	6499	5844	6368	6899	5613	5757	6217	7535	6594
EXIM	4016	7255	6636	6955	7486	6263	6409	6976	8656	7681

المصدر: (Gujrati & Uygun, 2020, 58)

وصرح وزير الاقتصاد التركي (ظافر جاغليان Zafer Caglayan) أن تركيا والهند دولتان يكمل كل منهما الآخر واقترح أنه من أجل تحسين العلاقات التجارية، يجب على البلدين التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (FTA) ، في منتدى التجارة والاستثمار التركي الهندي الذي عقد في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر اسطنبول ٢٠١١. وقال جاغليان، متحدثا في المنتدى، بعد تشجيع رجال الأعمال من البلدين على الاستثمار: "هناك طريقة أخرى لتحسين علاقاتنا التجارية وهي توقيع اتفاقية التجارة الحرة في أسرع وقت ممكن" مشيراً إلى أن تركيا تمتلك حاليًا اتفاقيات تجارة حرة مع ١٥ دولة فضلاً عن أعضاء في (الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade Association (EFTA))، وهي منظمة تجارة حرة من أربع دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في أوروبا. وحث الوزير رجال الأعمال الأتراك والهنود على الاستفادة من التعاون العالمي والسعي للحصول على استثمارات مشتركة

في المنتدى الذي عقده أحد مجموعات الأعمال الرئيسة في تركيا وهو اتحاد رجال الأعمال والصناعيين التركي (TUSKON). وحضر المنتدى نائب الرئيس الهندي حميد أنصاري ووفد رجال الأعمال المرافق له، حيث تم بحث المزيد من فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين. وأعرب الأنصاري عن إيمانه بالتعاون بين الشركات والصناعات، وقال: "إن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المتبادلة القائمة بالفعل هي القوة الدافعة بين البلدين". بدأ الأنصاري زيارته التي استغرقت ستة أيام لتركيا لتوسيع العلاقات مع تركيا وعقد اجتماعات منفصلة مع الرئيس عبد الله غل وأردوغان ورئيس البرلمان جميل جيجك. وناقش خلال اجتماعه مع المسؤولين الأتراك المزيد من الاستثمارات التركية لتطوير البنية التحتية للهند (*Caglayan Urges Turkey, India*, 2011).

في عام ٢٠١٥ وقع اتحاد الصناعات الهندية مذكرة تفاهم مع اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا لتعزيز التجارة الثنائية والاستثمارات. وتوجد لجنة هندية–تركية مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، كما أن هناك اهتمام متزايد بين المستثمرين الآسيويين – بما في ذلك من الهند – للاستفادة من السوق التركية، القريبة من الأسواق الواسعة، بما في ذلك أوروبا (Keetan Mehta, 2019).

كان محور زيارة أردوغان إلى الهند لعام ٢٠١٧ اقتصاديًا إلى حد كبير. ورافقه وفد كبير من رجال الأعمال الأتراك بلغ اكثر من ١٠٠ ممثل عن الشركات والمؤسسات التركية المختلفة (Basu, 2017). ويرجع إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية إلى الصعود الاقتصادي الواضح لتركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، التي اتبعت بنجاح التحرير الاقتصادي في البلاد (Colakoğlu, 2020). وتسعى تركيا إلى الاستفادة من إمكانات التعاون الاقتصادي مع الاقتصادات النامية مثل الهند للحفاظ على معدل النمو الموجه للتصدير؛ فمنذ عام ٢٠٠٣ ، كانت التجارة الثنائية بين تركيا والهند على مسار تصاعدي. وتعكس الاتفاقيات الثنائية الأخيرة بين تركيا والهند اهتمام البلدين بتوسيع العلاقات الاقتصادية (Basu, 2017). واكد البيان الختامي المشترك للزيارة بين الرئيس التركي ورئيس

الوزراء الهندي شري ناريندرا مودي على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتعزيز التعاون الثنائي في التجارة البينية كما يأتي:

"أشار الزعيمان إلى المستويات الحالية للتجارة الثنائية التي تبلغ ٦.٤ مليار دولار أمريكي واتفقا على أن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الهند وتركيا لديها إمكانات هائلة غير مستغلة للنمو. واتفق الزعيمان على تشجيع جهود الأعمال لتحقيق مستوى لا يقل عن ١٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ في التجارة الثنائية. وأعرب الزعيمان عن استعدادهما لعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية الهندية المشتركة بانتظام. وأعرب الزعيمان عن ارتياحهما لأن منتدى الأعمال الذي عقد خلال زيارة الدولة قد وفر منصة لمجتمع الأعمال لمواصلة استكشاف الفرص التجارية. وسلط رئيس الوزراء مودي الضوء على أن الاستثمارات التركية في قطاع التصنيع في الهند ، لا سيما في البرامج الرائدة في الهند مثل "Make in India" ستكون مفيدة للطرفين. ووافق الرئيس أردوغان على أن متطلبات البنية التحتية في الهند ورؤيتهم الطموحة لتطوير Smart Cities تتوافق بشكل جيد مع القدرات التركية في صناعة البناء. واتفق الزعيمان على أن التعاون المتبادل في مجال تكنولوجيا المعلومات والأدوية والصحة والسياحة مفيد لنمو التجارة الثنائية بين البلدين. وفي إشارة إلى أهمية الطاقة في العلاقات الثنائية ، أعرب الزعيمان عن استعدادهما لتحسين التعاون في مجالات الهيدروكربونات والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وكفاءة الطاقة. واتفق الزعيمان على أن التعاون بين الهند وتركيا في مجال السياحة سيكون مفيدًا لتعزيز التواصل بين الشعبين. وفي هذا السياق ، أعرب الزعيمان عن رغبتهما في زيادة تشجيع التبادلات السياحية بين البلدين في إطار "اتفاقية التعاون في مجال السياحة" الموقعة عام ١٩٩٥. وأكد رئيس الوزراء مودي في هذا الصدد أن صناعة الأفلام الهندية تنتج الآن الأفلام والبرامج التلفزيونية في الخارج ، والتي سيؤدي في النهاية إلى زيادة الاهتمام السياحي. واتفق الزعيمان على ضرورة عقد اجتماعات متكررة للحضارة لتعزيز التعاون الثنائي ومناقشة القضايا العالقة في

هذا المجال من أجل تشجيع الاتصالات الشعبية" (*India-Turkey Joint Statement*, 2017).

في السنوات الأخيرة، شوهد زخم جديد في انخراط الهند الاقتصادي مع تركيا؛ ففي عام ٢٠١٨، احتلت واردات تركيا الإجمالية إلى الهند المرتبة السادسة. لتتخطى ٨.٦ مليار دولار لتنمية التجارة الثنائية بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠١٨. شملت صادرات الهند إلى تركيا المواد العضوية، والأصباغ الكيميائية، والنسيج، وقطع غيار الطائرات والمركبات الفضائية، والبترول، والبطاطا الاصطناعية، والآلات الصناعية، وما إلى ذلك. أما الاستيرادات من تركيا فتضمنت عناصر معدنية وأحجار كريمة، والمجوهرات، ومعدات التصنيع، وبذور الخشخاش المكسورة/ غير المكسورة فضلاً عن أعمال الطوب والرخام والآلات والتطبيقات الأوتوماتيكية والحديد والصلب ، إلخ (Gujrati & Uygun, 2020, 53–60).

٣. الاستثمارات الثنائية المتبادلة:

زادت نسبة الاستثمارات الهندية في تركيا بعد عام ٢٠١٠ وتمثلت في إنشاءات السكك الحديدية وخطوط الأنابيب والمواد الهيدروكربونية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات كما يأتي (Gujrati & Uygun, 2020, 53-60):

- أكثر من ١٥٠ شركة برأسمال هندي لديها أعمال مسجلة في تركيا في شكل المشاريع المشتركة والمكاتب التجارية والتمثيلية. وتشمل هذه المشاريع:
- بولي بليكس Poly Plex M / s، جي إم أر للبنى التحتية GMR Infrastructure، تاتا موتورز TATA Motors، ماهيدرا & Mahindra Mahindra، ريليانس Reliance ، إسبات Ispat ، مجموعة بيرلا أديتيا Aditya Birla Group، الجرارات والمعدات الزراعية المحدودة، جين للري Jain Irrigation، ويبرو Wipro.
- أبرمت شركة دهانوس للتكنولوجيا Dhanus Technologies، وهي شركة لتكنولوجيا المعلومات مقرها تشيناي، اتفاقية للاستحواذ على بوروسان تيليكوم

Borusan Telekom – أول مشغل اتصالات بديل في تركيا من النوع "A" في يناير ٢٠٠٨ باستثمار ٧٧ مليون دولار أمريكي.

- استحوذت شركة دابور الهندية المحدودة Dabur India Limited على حصة ١٠٠٪ في مجموعة هوبي كوزمتك Hobi Kozmetik Group التركية وهي شركة منتجات العناية الشخصية، من خلال ذراعها الدولي – دابر العالمية المحدودة برأسمال قدره (حوالي ٦٩ مليون دولار). أما الاستثمارات التركية في الهند فشملت السياحة ومنتجات النسيج والبناء.
- تحتل تركيا المرتبة ٤١ من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند، إذ بلغ الاستثمار التركي المباشر التراكمي في الهند (٨٧.١٨) مليون دولار خلال المدة من (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ – نيسان/ أبريل ٢٠١٤) وتمثل (٠.٠٠٤٪) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند.
- الشركات التركية التي لها وجود في الهند تشمل شركة ليماك للبناء LIMAK Construction ، فيرناس ، سارار، سوكتاس وإيزوبولي–كينجسبان ، وهيدروما.
- ائتلاف مكون من شركة ناس أفيتيشن الهندية للخدمات المحدودة Nas Aviation Services India Ltd الهندية وشركة (سليبي Celebi) مزود الخدمات الأرضية بالمطار فازت بمناقصة لتقديم الخدمات الأرضية لـ١٠ سنوات في مطار مومباي الدولي في الهند.
- فرناس، وهي شركة بنية تحتية تركية تعمل بشكل رئيس في قطاع خطوط الأنابيب، فازت بعقد لوضع وتشغيل جزء من خط أنابيب GAIL في ولاية غوجارات. لذلك، تعمق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين السنوات اللاحقة ويشكل حاليا بعدا مهما للعلاقات الثنائية. هذه الاتفاقات الثنائية والآليات المؤسسية، في المستوى الحكومي وكذلك B2B يوفران الإطار التمكيني للتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ثالثا: العلاقات العسكرية والأمنية

أعطت حكومة العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة عام ٢٠٠٢ أهمية كبيرة للعلاقات العسكرية والأمنية مع الهند، وحثت المؤسسة العسكرية التركية على تكثيف زياراتها للهند والاستفادة من الهند في مجالات التدريبات والتقنيات الدفاعية. ومنذ زيارة رئيس الوزراء التركي الأسبق توركوت أوزال إلى الهند عام ١٩٨٦ تقرر ان يكون لسفارات البلدين ملحق عسكري. وخلال زيارة رئيس الوزراء فاجبايي لتركيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، تقرر أن يبقى وزيرا دفاع البلدين على اتصال وثيق. وأعربت الهند عن استعدادها للتوسع العسكري في الاتصالات العسكرية، وتبادل الوفود إلى مرافق التدريب. وأثناء زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان للهند في تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠٨، وافق الجانبان على تعزيز التعاون بين قوات الدفاع في البلدين. على أثر ذلك قام وزير الدفاع التركي وجدي غونول بزيارة الهند في شباط/ فبراير ٢٠١٠. ثم قام وزير الدفاع الهندي (راكشا مانتري Raksha Mantri) بزيارة لتركيا في تموز/ يوليو ٢٠١٢ بناءً على دعوة وجهها له نظيره التركي. ويمكن الإشارة إلى الزيارات المتبادلة في المجال العسكري والأمني على مستوى كبار مسؤولي البلدين خلال المدة (٢٠٠٥–٢٠١٢) كما يأتي (Andrabi, 2014):

- زيارة رئيس لجنة رؤساء الأركان الهندي الأدميرال مادهافيندرا سينغ Madhavendra Singh إلى تركيا في ١٠–١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- زيارة رئيس الأركان الجوية الهندي وقائد القوات الجوية المارشال تياغي S.P. Tyagi إلى تركيا في أيار/ مايو ٢٠٠٥.
- زيارة رئيس القوات الجوية التركية الفريق فاروق كومرت Faruk Comert إلى الهند من ٧–١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.
- زيارة اللفتنانت الجنرال باتابهيرامان S. Pattabhiraman إلى تركيا من ١١–١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- زيارة رئيس الأركان العامة حلمي أوزكوك Hilmi Ozkok إلى الهند من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- زيارة قائد القوات الجوية المارشال فالي هومي Fali Homi إلى تركيا في المدة من ٢-٨ آذار/ مارس ٢٠٠٨.
- زيارة قائد القوات البرية التركية الجنرال إيلكر باسبوغ Ilker Basbug الهند منذ ٣١ آذار / مارس - ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.
- زيارة اللفتنانت الجنرال براكاش مينون Prakash Menon ، قائد كلية الدفاع الوطني ، لتركيا في المدة من ١٦ إلى ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٩.
- قام قائد القوات البحرية التركية الأدميرال أوجور يجيت Ugur Yigit بزيارة الهند بتاريخ ١٤-١٨ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٩.
- قام الأدميرال نيرمال فيرما Nirmal Verma، رئيس أركان البحرية الهندية بزيارة إسطنبول في المدة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.
- رئيس مجلس إدارة COSC ، ورئيس هيئة الأركان الجوية الهندية، وقائد القوات الجوية المارشال P V Naik ، ترأس وفدًا من أربعة أعضاء إلى تركيا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١.
- زيارة نائب رئيس هيئة الأركان الجوية الهندي ناك براون NAK Browne ، اسطنبول في المدة من ٢ إلى ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١ لحضور المؤتمر العالمي لرؤساء القوات الجوية في تركيا بالتزامن مع الذكرى المئوية احتفالات سلاح الجو التركي.
- زار قائد البحرية التركية الأدميرال أمين مراد بلجيل Emin Murat BILGEL الهند خلال المدة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. زار دلهي وأجرا ومومباي للتفاعل.

وقد أبدت شركات الإنتاج الدفاعي الهندية اهتمامًا بتركيا إذ شاركت شركة (بيل BEL) الهندية في معرض الدفاع الدولي (IDE) في أنقرة لأول مرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وعقدت اجتماعات مع وكالة المشتريات الدفاعية التركية وأسيلسان. كما زار وفد من شركة (هال HAL) الهندية لمقر صناعة الطيران التركية (TAI) في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ لإجراء مناقشات حول التعاون في قطاع الفضاء الجوي.

وشاركت HAL في معرض الدفاع الدولي في أيار/ مايو ٢٠٠٧. وقامت سفينتان تابعتان للبحرية الهندية INS Delhi و INS Aditya بزيارة ودية لميناء أكساز في مرماريس جنوب غرب تركيا ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٩ تحت قيادة الأدميرال سبس تشيما قائد الأسطول الغربي. وقد أجرى الأسطولان "تمرين ممر" مشترك في البحر الأبيض المتوسط. وأقيم حفل استقبال في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بحضور كبار ضباط البحرية التركية وأعضاء في السلك الصحفي وكبار الشخصيات المحلية. وفي المقابل قامت السفينة البحرية التركية (TCG Gemlik) بزيارة ودية إلى مومباي في ٨–١١ نيسان /أبريل ٢٠١٠ واستقبل بحرارة من قبل القيادة البحرية الهندية وأجروا تدريبات مشتركة مع السفن البحرية الهندية في بحر العرب (Andrabi, 2014).

وفيما يخص التعاون الامني ومكافحة الإرهاب صدر في نهاية الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس عبد الله غل إلى الهند في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٠ بيانا مشتركا جاء فيه:

بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية التركية للهند ، قام الجانبان بما يأتي (*Joint Declaration on Terrorism*, 2010:

وإذ نسلم بأن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين؛ وإذ يلاحظ أن قوى الإرهاب تتغذى على أيديولوجيات متطرفة.

– التأكيد على ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

وإذ نسلم كذلك بأن الإرهاب يسعى إلى إضعاف، على وجه الخصوص، المجتمعات والأنظمة الديمقراطية القائمة على سيادة القانون والملتزمة بالنمو الشامل؛

– استنكار من يرعى الإرهاب ويحرض عليه ويحرض عليه ويوفر له الملاذ الآمن.

وإذ يؤكدان التزامهما المشترك بمكافحة الإرهاب، ويقران بأن جهودهما لمكافحة الإرهاب تشكل جزءًا مهمًا من جهود المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب؛

دعوة المجتمع الدولي إلى الامتثال لجميع أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد؛

وإذ نسلم بضرورة إبرام الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي بوصفها مكونا حيويا للإطار القانوني الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب؛ دعوة المجتمع الدولي إلى إبرام الاتفاقية دون مزيد من التأخير؛ قرروا تعزيز تعاونهم في هذا المجال؛ ولهذه الغاية، تم تكليف مسؤوليهم بالعمل على تطوير خطة عمل ذات جداول زمنية وإجراءات محددة. ولهذا الغرض، سيأخذ المسؤولون في الحسبان هياكل التعاون القائمة مثل مجموعة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب؛ كما اتفقا على العمل سويًا ومع الدول الأخرى ذات التفكير المماثل لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن.

فضلاً عن ذلك قام ٢٢ عضوًا من الفريق الرياضي المتدرب من الجيش والبحرية والقوات الجوية الهندية بزيارة أنقرة للمشاركة في الألعاب العسكرية العالمية CISM من ١٧-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. كما قام فريق يتألف من مدير و١٦ عضوًا في الدورة بزيارة رسمية لتركيا من ١٣-١٩ أيار/ مايو ٢٠١٢، حيث زار فريق الدراسة مختلف المكاتب الحكومية والمؤسسات العسكرية والصناعات الدفاعية ومراكز الفكر في اسطنبول وأنقرة. وفي المقابل أيضا قام ثلاثة ضباط من البحرية التركية بزيارة تنسيقية من ١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ إلى دلهي ومومباي لتبسيط الإجراءات المقترحة من قبل السفينة البحرية التركية في مومباي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وكجزء من التبادل في أنشطة المغامرات الدفاعية ، شارك ضابط واحد واثنان من طلاب البحرية التركية في سباق القوارب الشراعية "Admiral's Cup" خلال المدة من ٢٧ تشرين الثاني إلى ٣ كانون الأول ٢٠١٢ في الأكاديمية البحرية الهندية Ezhimala في ولاية كيرالا (Andrabi, 2014).

وتعتقد الهند أن دعم تركيا لترشيح الهند لعضوية مجلس الأمن الدولي كعضو دائم أمر بالغ الأهمية، ومن مصلحة تركيا دعم الهند كعضو مراقب في منظمة

التعاون الإسلامي مما قد يزيد من المصداقية في التفاهم المتبادل فيما يخص سياسة الشرق الأوسط والقضايا الخلافية ومجالات السياسة الخارجية المتبادلة بين البلدين تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك فضلا عن التعاون في المنظمات العالمية مما قد يخلق أرضية لتوثيق العلاقات بين البلدين في المجالات كافة.

رابعا: العلاقات التعليمية والثقافية والتكنلوجية الثنائية:

كان التعاون في قطاع الثقافة والتعليم والتكنلوجيا بين البلدين نشيطا إلى حد ما. وتعود اول اتفاقية ثقافية بين البلدين إلى ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥١ في أنقرة، كان لها دور مهم في تعزيز وتطوير التعاون في هذا القطاع. وجاء في ديباجة هذه الاتفاقية: "[انطلاقا من] الوعي بقرون عديدة من العلاقات الثقافية بين تركيا والهند، مستوحاة من الرغبة المشتركة في التأسيس والتنمية وتوثيق العلاقات الثقافية في المستقبل بروح منظمة الأمم المتحدة للتربية، المنظمة العلمية والثقافية، ورغبة منها في تعزيزها وتطويرها بكل طريقة ممكنة وعلى أساس سليم مثل هذه العلاقات والتفاهم بين البلدين، وخاصة في مجال العلوم والتعليم، قررت [تركيا والهند] إبرام اتفاقية ثقافية". وتضمنت هذه الاتفاقية ١٢ مادة يمكن الإشارة إلى اهمها كما يأتي (Andrabi, 2014):

المادة ١: تعلن الحكومتان عن رغبتهما في التبادل بين أساتذة الجامعات وأعضاء المؤسسات العلمية والثقافية.

المادة ٢: ترغب كل حكومة في تقديم منح للطلاب لتمكينهم من متابعة دراستهم في المؤسسات الواقعة في الإقليم الحكومي الآخر. يمكن متابعة هذه الدراسات في أي موضوع علمي أو تقني أو غير ذلك.

المادة ٤: ترحب الحكومتان بإنشاء المعاهد الثقافية في أراضي كل منهما وفقًا للقوانين التي تحكم إنشاء مثل هذه المؤسسات في ذلك الإقليم والسياسة العامة لتلك الحكومة. بالمصطلح "المعهد الثقافي" يقصد به المراكز التعليمية والمكتبات والمؤسسات العلمية الطبيعة التعليمية، ومؤسسات الترويج للفن ، مثل المعارض الفنية والفنية المراكز والمجتمعات ومكتبات الأفلام.

المادة ٥: تعمل الحكومتان على تعزيز الثقافة والفكر التبادل بين البلدين من خلال إقامة حفلات موسيقية ومحاضرات وفنية وعلمية المعارض، من خلال تنظيم زيارات الطلاب، وتشجيع التعاون بين الجمعيات العلمية والفنية والأدبية والمنظمات الأخرى المكرسة لتعزيز التعلم، وإنشاء الكراسي في الجامعات أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي لتدريس المواد المتعلقة بالبلد الآخر، ومن خلال توزيع الكتب والدوريات، عن طريق عرض الأفلام، وتبادل العينات الأثرية و"الأشياء الفنية" ومن خلال البث الإذاعي.

المادة ٩: تتعهد الحكومتان باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتوفير جميع التسهيلات الممكنة لإنفاذ شروط هذه الاتفاقية.

المادة ١٠: لغرض تنفيذ شروط هذه الاتفاقية، يجوز للحكومة، إذا لزم الأمر، الموافقة على تشكيل لجنة خاصة تتألف ، في تركيا للوزير المكلف بالشؤون الخارجية ورئيس الهند البعثة الدبلوماسية، وفي الهند للوزير المسؤول عن التربية والتعليم ورئيس البعثة الدبلوماسية التركية مع المستشارين الذين قد يتم ترشيحهم من قبل أي من أعضاء الهيئة بهدف:

(أ) مراقبة سير العمل بالاتفاق في البلد المعني؛

(ب) تقديم المشورة للحكومات المعنية بشأن الطريقة التفصيلية لتنفيذ الاتفاق؛

(ج) تقديم توصيات لاختيار الموظفين فيما يتعلق بتبادل الأساتذة والطلاب، وما إلى ذلك ؛ و

(د) إطلاع الحكومات المعنية بشكل عام على الطريقة التي يتم بها العمل [بموجبها تنفيذ] الاتفاق... وستعقد الحكومتان مشاورات مشتركة على فترات لا تقل عن مرة واحدة في غضون ثلاث سنوات لتنسيق العمل بالاتفاقية بين البلدين ودعوة الاقتراحات والمشورة من الوكالات المتعاونة فيما يتعلق بالخطوات التي قد تعد ضرورية لمزيد من التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية.

منذ ١٩٩٥ كان هناك أستاذاً هنديا منتدبًا إلى قسم الهنديات في جامعة أنقرة لتدريس اللغة الهندية. وبالمثل ، فإن اثنين من أساتذة اللغة التركية لديهم تم انتدابهم

إلى جامعة جواهر لال نهرو وجامعة الجامعة الملية في الهند. كما تم توقيع مذكرات تفاهم للتعاون بين الجامعات في تركيا والهند. وحظيت الثقافة الهندية، بما في ذلك الأفلام والرقص واليوغا والأيورفيدا والمأكولات الهندية بالانتشار الواضح في تركيا. وخلال الزيارة الرسمية إلى تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء فاجبايي عن منح ٥٠ منحة دراسية سنويًا للعلماء الأتراك في إطار برنامج التعاون الاقتصادي التقني التركي–الهندي. كما تنظم السفارة التركية في نيودلهي يوم ITEC كل عام والذي يوفر منصة لتتفاعل مع مرشحي ITEC السابقين والمحتملين من تركيا. ومنذ عام ٢٠٠٩، أصبح عدد قنوات ITEC المخصصة في الهند ٢٥، ولكن خلال عامي ٢٠١٢–٢٠١٣ تم زيادة هذه القنوات إلى ٣٥. وأبدت تركيا اهتمامًا كبيرًا بتدريب محاسبيها في الهند. وكان اخر مدقق حسابات تركي قد زار الهند في آب/أغسطس ٢٠١٢ لدورة تدريبية في المركز الدولي لنظم المعلومات والتدقيق (ICISA) (Andrabi, 2014).

أما في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين فكان الاعلان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة الرئيس التركي الاسبق عبد الله غل في ٩ شباط/ فبراير عام ٢٠١٠ وجاء فيه (*Joint Declaration on Scientific and Technological*, 2010):

بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية التركية للهند ، قام الجانبان بما يأتي:

نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا، ورغبة منها في تطوير وتوسيع التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في المجالات ذات الاهتمام المشترك،

وإذ تلاحظ أن التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والتجارية ، يوفر إمكانات كبيرة كمحرك للعلاقات الثنائية ،

وإذ ندرك أن التعاون في العلم والتكنولوجيا لن يؤدي فقط إلى النهوض بحالة العلم والتكنولوجيا لصالح البلدين ، بل سيعزز أواصر الصداقة والتفاهم بين شعبينا ،

وإذ نؤكد من جديد على اتفاقية التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة جمهورية الهند الموقعة في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٣ ،

نعلن أن البلدين يطلقان بموجبه حوارًا علميًا وتكنولوجيًا متقدمًا والذي سوف نسعى جاهدين لتعزيز الاستفادة القصوى من الفرص التي نشأت من أجل التفاعل متبادل المنفعة في مجال العلوم والتكنولوجيا الذي من شأنه أن يعزز قوة الاقتصادين الوطنيين ، ورفاهية وازدهار الشعبين، وسيعزز هذا التفاعل مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيا العالية والمجالات الحدودية للبحث والتطبيق، ويشجع ويدعم / ويوسع العلاقات بين الأوساط العلمية والتكنولوجية في كلا البلدين من خلال تهيئة الظروف المواتية للتعاون، كما سيشجع التعاون من خلال:

- تبادل الأفكار والمعلومات والمهارات والتقنيات؛
- تبادل العلماء والخبراء الفنيين؛
- عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العلمية المشتركة.
- تدريب وتعزيز مهارات العلماء والخبراء التقنيين؛
- إجراء مشاريع بحثية ودراسات مشتركة وأشكال أخرى من التعاون العلمي والتكنولوجي حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل.
- سيدرس بنشاط إمكانيات العمل معًا في مشاريع محددة بشكل متبادل في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة وتكنولوجيا المعلومات وأبحاث الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا البيئية.
- سوف يستكشف بنشاط إمكانيات أنشطة البحث والتطوير المشتركة مع الاستفادة من أفضل الممارسات في هذا المجال،
- سيشجع ويسهل ويدعم تطوير الاتصالات المباشرة والتعاون بين الوكالات والمنظمات الحكومية والجامعات ومراكز العلوم والبحوث والمعاهد والمؤسسات وشركات القطاع الخاص والكيانات الأخرى في البلدين.

لذلك، نتفق أيضًا على أن تعقد تركيا والهند ورشة عمل مشتركة في عام ٢٠١٠ بين الممثلين المعينين لتطوير و/ إنشاء حوار العلوم والتكنولوجيا المتقدمة وفقًا لهذا الإعلان المشترك.

يعد هذا البيان المشترك مهما جداً في تحديد مجالات التعاون بين البلدين بشكل مفصل في المجالات العلمية والتكنلوجية وآليات وتوقيتات هذا التعاون وأشكاله، وهو يعكس مدى اهتمام البلدين وجديتهما في تطوير علاقاتهما الثنائية في المجالات كافة.

الخاتمة والاستنتاجات:

تناول البحث موضوع العلاقات التركية–الهندية خلال حقبة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢–٢٠٢٠) في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ونجح البحث في تسليط الضوء على هذه العلاقات بشكل مفصل، وتتبع مسار تطورها واهم العوامل المؤثرة فيها. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات كما يأتي:

١. يمتلك البلدان أساسا قويا من الروابط التاريخية والثقافية بما يمكنهما من تطوير علاقات قوية في المجالات كافة يمكن ان تصل الى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

٢. أدت العلاقات المتوترة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتعثر عضوية الانضمام، وتعارض سياسات الغرب عموما مع سياسات تركيا الإقليمية تجاه عدد من القضايا الشرق أوسطية إلى انتهاج حكومة حزب العدالة والتنمية لاسيما بعد عام ٢٠١٠ الى سياسة خارجية متعددة الابعاد تهدف الى تنويع علاقات تركيا الإقليمية والدولية وخاصة مع دول جنوب اسيا وجنوب غرب اسيا ودول اسيا الوسطى، وكانت الهند احدى الدول المهمة التي حاولت تركيا تطوير علاقاتها الثنائية معها الى مديات ومستويات متقدمة.

٣. كانت اهم العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية والتي سببت توترا متقطعا بين علاقات البلدين قضية كشمير والعلاقات مع باكستان. فقد كان الموقف التركي المؤيد لباكستان في قضية كشمير سببا كبيرا في توتير العلاقات مع الحكومة الهندية وتعثر العديد من مشاريع التعاون المختلفة بين البلدين. يجب ان تضع

تركيا استراتيجية للموازنة بين مواقفها من هذه القضية والمحافظة على علاقاتها مع الهند بما يخدم مصالحهما الاستراتيجية.

٤. تطورت كل من تركيا والهند من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمي ونجحت في تطوير قطاع تصنيع موثوق به. ومع ذلك ، فهما بحاجة إلى تطوير البحث والتطوير الخاص بهما من أجل التأهل لمرحلة متقدمة ومبتكرة من التصنيع والتصميم لتعزيز التعاون الثنائي المشترك.

٥. في مجالات توسيع الخدمات الصحية إلى عامة الناس والمناطق الريفية ، يمكن للبلدين الاستفادة من خبراتهما. علاوة على ذلك ، أصبح كلا البلدين مركزًا مهمًا للسياحة العلاجية ، حيث أصبحت الخدمات الطبية مجالًا مهمًا للتعاون.

٦. نظرًا لأن كل من الهند وتركيا قد استثمرتا بشكل كبير في أنشطة البحث والتطوير ، لا سيما في المستحضرات الصيدلانية وتكنولوجيا المعلومات والدفاع والاتصالات والسيارات والطاقة المتجددة والحفاظ على المياه ، يتمتع كلا الجانبين بالعديد من الفرص في مشاريع البحث والتطوير المشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. لعب الفن والسينما والثقافة دورًا مهمًا في التقريب بين الشعبين في السنوات الأخيرة ، ومن المهم تكثيف التبادل الثقافي. يجب أن يشمل ذلك تبادل الأفكار بين المؤسسات والأفراد وكذلك المستويات الحكومية.

المصادر

علمي, ح .(2 October, 2021) .هل العلاقات الهندية التركية في طريقها إلى الانهيار بسبب نزاع كشمير؟ Are Indo-Turkish relations on the way to collapse due to the Kashmir dispute? مونت كارلو الدولية:
https://www.mc.doualiya.com

Ahmad, I. (2000). Turkey and Pakistan: Bridging the Growing Divergence. ***Journal of International Affairs*****, *5*(3).**

https://www.orfonline.org/research/turkey-india-outreach-possibilities-challenges-47642/

Andrabi, A. A. (2014, October). ***Indo-Turkish Relations: A Historical Overview and Analysis*****.**

https://www.researchgate.net/publication/268775031

Arkan, Z., & Kinacioglu, M. (2016). ***Enabling ambitious activism': Davutoglu's vision of a new foreign policy identity for Turkey*** **(No.3). Turkish Studies 17.**

Basu, N. (2017, May 1). ***Erdogan exhorts India Inc to invest in Turkey*****. The Hindu Business Line.**

https://www.thehindubusinessline.com/economy/erdogan-exhorts-india-inc-to-invest-in-turkey/article9675245.ece

Bhattacharjee, K. (2017, April 28). ***Turkey sees defense ties with India*****. The Hindu.**

https://www.thehindu.com/news/national/turkey-seeks-defence-tieswith-india/article18279467.ece

Caglayan urges Turkey, India to sign FTA**. (2011, October 17). Dünya Gazetesi.**

https://www.dunya.com/gundem/caglayan-urges-turkey-india-to-sign-fta-haberi-156613

Colakoğlu, S. (2013, November 25). ***Turkey-Pakistan Security Relations since the 1950s*****. Middle East Institute.**

https://www.mei.edu/publications/turkey-pakistan-security-relations-1950s

Colakoğlu, S. (2020, August 11). ***Turkey and India : " Natural Allies "?*** **Middle East Institute.**

https://www.mei.edu/publications/turkey-pakistan-security-relations-1950s

Gujrati, R., & Uygun, H. (2020). Bilateral Trade: Between India and Turkey. ***Journal of Business and Trade*****, *1*(1).**

https://journals.subu.edu.tr/index.php/joinbat/article/download/31/15/29+&cd=6&hl=en&ct=clnk&gl=iq

***India-Turkey Joint Statement during the State Visit of the President of Turkey to India (30 April to 1 May 2017)*. (2017, May 1). Ministry of External Affairs, Government of India.**
https://mea.gov.in/bilateral_documents.htm?dtl/28433/IndiaTurkey_Joint_Statement_during_the_State_Visit_of_the_President_of_Turkey_to_India_30_April_to_1_May_2017
***India-Turkey Tensions – History and Grounds of contention*. (2021, April 17). IAS Express. https://www.iasexpress.net/india-turkey-tensions-upsc**
***India - Turkey relations: Ties strained over Kashmir issue but not sour*. (2020, February 16). The New Indian Express.**
https://www.newindianexpress.com/thesundaystandard/2020/feb/16/india--- turkey-relations-ties-strained-over-kashmir-issue-but-not-sour-2103954.html
***Interview of Prime Minister of India Shri Atal Bihari Vajpayee by Hurriyet (Turkey)*. (2003, November 15). Ministry of External Affairs, Government of India.**
https://www.mea.gov.in/interviews.htm?dtl/4665/Interview+of+Prime+Minister+of+India+Shri+Atal+Bihari+Vajpayee+by+Hurriyet+Turkey
***Joint Declaration on Scientific and Technological Cooperation between the Republic of Turkey and the Republic of India*. (2010, February 9). Ministry of External Affairs, Government of India.**
https://mea.gov.in/bilateral_documents.htm?dtl/3656/Joint_Declaration_on_Scientific_and_Technological_Cooperation_between_the_Republic_of_Turkey_and_the_Republic_of_India
***Joint Declaration on Terrorism between the Republic of Turkey and the Republic of India*. (2010, February 9). Ministry of External Affairs, Government of India.**
https://mea.gov.in/bilateral_documents.htm?dtl/3666/Joint_Declaration_on_Terrorism_between_the_Republic_of_Turkey_and_the_Republic_of_India
***Kashmir as important to Turkey as it is to Pakistan, Erdoğan says*. (2020, February 14). Hurriyet Daily News.**
https://www.hurriyetdailynews.com/kashmir-as-important-to-turkey-as-it-is-to-pakistan-erdogan-says-152026
Keetan Mehta. (2019). Turkey's India outreach: Possibilities and challenges. In *ORF*. Issue Briefs and Special Reports.
https://www.orfonline.org/research/turkey-india-outreach-possibilities-challenges-47642/
Kulshreshth, R. (2017, April 28). *Turkey-India cooperation significant for further relations*. Daily Sabah.

https://www.dailysabah.com/op-ed/2017/04/29/turkey-india-cooperation-significant-for-further-relations

Mohapatra, A. K. (2008). ***Bridge to Anatolia: An Overview of Indo-Turkish Relations*****. The Turkish Yearbook.** http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/1554/16928.pdf

Ozkan, M. (2011). Turkey's 'New' Engagemnets in Africa and Asia: Scope, Content and Implications. ***Perceptions, 15*****(No. 3).** https://www.researchgate.net/publication/220048143_Turkey%27s_%27New%27_Engagements_in_Africa_and_Asia_Scope_Content_and_Implications

Siddiqui, S. (2019, May 20). ***Turkey Pakistan Upgrade Strategic Partnership*****. Tehran Times.** https://www.tehrantimes.com/news/436112/Turkey-Pakistan-upgrade-strategic-partnership

Singh, J. (2000, March 30). ***Ecevit in landmark India trip*****. BBC News.** http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/695798.stm

Trade Agreement**. (1953, June 4). Ministry of Foreign Affairs, Government of India.** https://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/7623/Trade_Agreement

Turkey-India Economic and Trade Relations**. (2018). Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey.** https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-india.en.mfa

Turkey, Pakistan begin construction of modern warships**. (2020, June 10). Middle East Monitor.** https://www.middleeastmonitor.com/20200610-turkey-pakistan-begin-construction-of-modern-warships/

Turkish prime minister begins India visit**. (2008, November 21). India Today.** https://www.indiatoday.in/latest-headlines/story/turkish-prime-minister-begins-india-visit-33788-2008-11-21

Turkish Statistical Institute (TURKSTAT)**. (n.d.).** http://www.turkstat.gov.tr/Start.do

Vajpayee holds talks with Turkish PM**. (2003, September 17). Times of India:**https://timesofindia.indiatimes.com/india/Vajpayee-holds-talks-with-Turkish-PM/articleshow/186453.cms

Visit of H.E. Mr. Abdullah Gul, the President of the Republic of Turkey to India**. (2010, February 9). Ministry of External Affairs.** https://mea.gov.in/press_releases.htm?dtl/1193/Visit+of+HE+Mr+Abdullah+Gul+the+President+of+the+Republic+of+Turkey+to+India